

ندىن جريمة التهجير القسري وسياسات تملك الأجانب في مصر



لم يعرف المصريون عهداً تم فيه بيع الأراضي المصرية؛ مثلما حدث في عهد انقلاب 2013. ولم يكن بيع جزيرتي تيران وصنافير إلا واحدة من سلسلة التنازلات، التي تبعها بيع قرى ومدن وسواحل وجزر مصرية.

تلك السياسة التي يتبعها النظام؛ لإرضاء الداعمين الإقليميين له؛ من أجل البقاء في السلطة، ولو كان ذلك على حساب المواطن المصري، وأمن مصر وسيادتها.

ولم تحدث جريمة نزع الملكية والتهجير القسري على أرض مصر؛ مثلما حدثت في هذا العهد الظالم! فتهجير سكان مدينة رفح، ونسف بيوتهم، كان من أجل أمن إسرائيل. بل إن خنق قطاع غزة كان إحدى تلك الجرائم في حق شعب مصر وأمنها القومي، وشعب فلسطين.

واليوم؛ تجرى عمليات الإخلاء الإجباري ونزع ملكية أهل مصر عن أراضي مرسى مطروح، وجزيرة الوراق، بغير سند من القانون؛ لإجبار الأهالي وسكان الأرض الأصليين على تركها، من أجل تملكها للأجانب.

وتدين جماعة "الإخوان المسلمون" محاولات السلطات المصرية إخلاء جزيرة الوراق، وتعدده مخالفات للقانون والدستور، حيث يحظر الدستور المصري (مادة 63) التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صورته وأشكاله، ويعد مخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.

وتنحاز جماعة "الإخوان المسلمون" إلى حق المواطنين في التمسك ببيوتهم وأراضيهم، وتطالب السلطين: التشريعية، والقضائية بالوقوف إلى جانب المواطنين في الدفاع عن حقوقهم المشروعة، ودعمهم بشتى صور الدعم؛ إقرارا للحق والعدل. كما تطالب السلطات المصرية الثلاث بعدم التفريط في مقدرات الوطن، وإعادة الاعتبار للإنسان المصري.

حفظ الله مصر للمصريين.

صهيب عبد المقصود

المتحدث الإعلامي باسم جماعة "الإخوان المسلمون"

الأربعاء 18 جمادى الأولى 1446هـ؛ الموافق 20 نوفمبر 2024م